

الجزئي والانسحاب الجزئي عبر ما تسميه مسألة الفصل بين القوات على الجبهة المصرية في محاولة مكشوفة لعزل مصر عربيا . وتهدف الامبريالية الامريكية من وراء ذلك الى اجهاض [ الهدف ] الاول وهو تحرير جميع الاراضي العربية المحتلة وطرد الاحتلال منها والاكتمال فقط بانسحاب جزئي على جبهة سيناء وحدها . وفي نفس الوقت فان الامبريالية تغلق الطريق نهائيا امام حركة التحرير الوطني العربية لتحقيق الهدف الثاني وهو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني من خلال غرض الحل المنفرد الجاهز بين القساعة الصهيونية وبين نظام الملك حسين على الشعب الفلسطيني ... ان كل الخطوات التي نفذت على صعيد ما يسمى بفصل القوات يقود عمليا الى اغلاق الدائرة الكيسنجرية في وجه الشعب الفلسطيني » .

٣ - في ٣١ كانون الثاني (يناير) قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالتعاون مع منظمة الجيش الاحمر اليابانية بنسف خزانات للوقود في مصفاة النفط ( شل ) في سنغافوره . وقد جاء في بيان مشترك صدر عن المنظمتين ان حكومة سنغافوره اتصفت « علاقات وثيقة مع الكيان الصهيوني واشترت من اسرائيل السلاح وبهلت لها استثمار الاموال والتجارة معها ، فقد اشترت سنغافوره خمسين دبابة فرنسية الصنع وزوارق سريعة تحمل صواريخ غابرييل من اسرائيل ، كما سمحت سنغافوره للحركة الصهيونية بأن تقيم على ارضها مركزا يدير عمليات الاستقلال والنهب مع القوى الامبريالية في جنوب شرقي اسيا » . وقد قام الفدائيون الاربعة الذين نفذوا العملية بالاستيلاء على زورق واحتفظوا بثلاث رهائن مطالبين بطائرة يابانية تقلهم الى احدى الدول العربية التي لم يحددها . وقد استمرت المفاوضات ستة ايام انتهت بأن قامت وحدة اخرى اطلقت على نفسها اسم مجموعة الشهيد غسان كنفاني ( مكونة من الجبهة الشعبية والجيش الاحمر الياباني ومنظمة أبناء الارض المحتلة ) باحتلال السفارة اليابانية في الكويت ( ٢/٦ ) واحتجزت عددا من الدبلوماسيين والموظفين وطلبت من الحكومة اليابانية ارسال طائرة خاصة الى سنغافوره لانقاذ الفدائيين الاربعة . وقد استجابت طوكيو لمطالب المجموعة الفدائية فارسلت طائرة الى سنغافوره لنقل

ووافق الحاضرون عليه كما تم الاتصال بجبهة التحرير العربية وارسلت لها نسخة من البيان قبل صدوره فوافقت عليه . ٢ - اما فيما يتعلق بشرعية الاجتماع وعدم شرعيته ، فان المجلس المركزي لمنظمة التحرير واللجنة التنفيذية اعتبرا اجتماعاتها مفتوحة لدراسة ما يطرأ من تطورات سياسية واتخاذ المواقف والترارات اللازمة » .

اما حركة فتح فقد ادلى مصدر مسؤول بفيها بتصريح قال فيه « ان حركة فتح التي تشعر بمسؤوليتها في هذه المرحلة امام الثورة والشعب الفلسطيني ترى ان من المصلحة الوطنية تكريس كل الجهود في اتجاه مواجهة مهام المرحلة الحالية والمحافظة على استمرار الثورة » وعسن شرعية اجتماع اللجنة التنفيذية قال « ان النظام الداخلي للجنة التنفيذية ينص على وجوب حضور اكثر من نصف اعضاء اللجنة ، وهذا ما لم يتوفر في الاجتماع الذي حضره اربعة اعضاء فقط من اللجنة التنفيذية » ( انظر « فلسطين الثورة » ١/٣١ ) .

وإذا كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تعلن عن موقفها الرسمي الا من خلال البيان المختلف على شرعيته ، فان المناير الاعلامية للمنظمة قد اوضحت موقفها من الاتفاق . فقد اوردت وفا ( ١٩ / ) تعليقا قالت فيه « من واقع الايمان بان المصلحة العربية العليا هي فوق كل مصلحة قطرية واقليمية ، مهما كانت ، وقفت امتنا باصرار ضد الحل الامركي وضد تجزئة القضية وضد فتح الابواب للسلم الامركي الصهيوني كي يحول هذه المنطقة الى مزرعة للاحتكارات ويحول ابناءها الى عبيد لكل شيء الا لقضيتهم الوطنية ... ونحن في الثورة الفلسطينية ، الذين نلتزم باستراتيجية قال عنها الاخ ابو عمار في اخر تصريح له ، بأنها تحكم كل تصرفاتنا ، لا نستطيع الا ان نقف وبحزم ضد الحلول الامريكية ... ونقف بحزم مع الذين يتفون ضد هذه الحلول » . كذلك كتبت مجلة « فلسطين الثورة » الصحيفة المركزية لمنظمة التحرير ( ١/٢٣ ) ما يلي : « ان ما تم بفعل دبلوماسية كيسنجر حتى الان يكشف بوضوح تام ان السياسة الامريكية في المنطقة - امام حتمية تراجعها - تحاول حرق النضال العربي عن اهدافه من خلال طرح مشاريع الحل المنفرد والحل